

Distr.: General
30 March 2004
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



لجنة التنمية المستدامة

الدورة الثانية عشرة

١٤-٣٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٤

البند ٤ من جدول الأعمال المؤقت*

الأعمال التحضيرية للاجتماع الدولي

لاستعراض تنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية

المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية

رسالة مؤرخة ٢٦ آذار/مارس ٢٠٠٤ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لقطر لدى الأمم المتحدة

أنشرف بإحالة استراتيجية تحالف الدول الجزرية الصغيرة لمواصلة تنفيذ برنامج عمل بربادوس من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية (انظر المرفق)، التي تقترح مجموعة الـ ٧٧ والصين اتخاذها أساساً للمفاوضات المتعلقة باستعراض السنوات العشر لبرنامج عمل بربادوس.

والوثيقة المذكورة، التي اعتمدها اجتماع وزراء الدول الجزرية الصغيرة النامية المعقود في جزر البهاما في كانون الثاني/يناير، أقرتها مجموعة الـ ٧٧ والصين في اجتماع المجموعة المعقود على مستوى السفراء في ٤ آذار/مارس ٢٠٠٤. أما التعليقات و/أو الشواغل التي أعرب عنها، أو قد يعرب عنها، بعض أعضاء المجموعة بشأن الوثيقة فستؤخذ في الاعتبار خلال المفاوضات التي سيقودها، باسم مجموعة الـ ٧٧، جاغديش د. كونجول، رئيس تحالف الدول الجزرية الصغيرة.

* E/CN.17/2004/1



ونظرا إلى ضآلة الوقت المتاح خلال الأعمال التحضيرية للاجتماع الدولي لاستعراض تنفيذ برنامج العمل، طلبت إلى رئيس لجنة التنمية المستدامة في دورتها الثانية عشرة اتخاذ ما يلزم من ترتيبات لعقد بعض الجلسات غير الرسمية قبل الاجتماع الدولي لإتاحة إجراء تبادل أولي للآراء بشأن الوثيقة.

وأرجو التفضل بتعميم وثيقة الاستراتيجية بوصفها وثيقة من وثائق الأمم المتحدة في إطار البند ذي الصلة من جدول أعمال الدورة الثانية عشرة للجنة التنمية المستدامة، بشأن الاجتماع الدولي، التي ستعقد في الفترة من ١٤ إلى ١٦ نيسان/أبريل بوصفها اجتماعا تحضيريا للاجتماع الدولي الذي سيعقد في موريشيوس.

(توقيع) ناصر عبد العزيز النصر
الممثل الدائم لدولة قطر لدى الأمم المتحدة
رئيس مجموعة الـ ٧٧

مرفق الرسالة المؤرخة ٢٦ آذار/مارس ٢٠٠٤ الموجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لقطر لدى الأمم المتحدة

اجتماع الدول الجزرية الصغيرة النامية الأقاليمي التحضيري للمؤتمر الدولي
لاستعراض تنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية
الصغيرة النامية، المعقود في ناساو، جزر البهاما، في الفترة من ٢٦ إلى
٣٠ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤

استراتيجية تحالف الدول الجزرية الصغيرة لمواصلة تنفيذ برنامج عمل بربادوس

١ - يوفر برنامج عمل بربادوس خطة للدول الجزرية الصغيرة النامية وللمجتمع الدولي
للعكوف على التنمية المستدامة الوطنية في الدول الجزرية الصغيرة النامية، تأخذ في الاعتبار
الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية التي تشكل مقومات النهج الكلي والمتكامل تجاه
التنمية المستدامة. ويبين برنامج عمل بربادوس المبادئ الأساسية وكذلك الإجراءات المحددة
التي يلزم اتخاذها على الصعيد الوطنية والإقليمية والدولية لدعم التنمية المستدامة في الدول
الجزرية الصغيرة النامية.

٢ - وتسلم الدول الجزرية الصغيرة النامية بأن التنمية المستدامة هي أساسا مسؤولية
وطنية، ولكنها تدرك أيضا أنه يلزم لنجاح هذه الدول، بالنظر إلى ما تعانيه من أوجه
الضعف المعروفة، أن يُعبر المجتمع الدولي تعبيرا محمدا عن مبدأ المسؤوليات المشتركة ولكن
المتفاوتة فيما يتعلق بالدول الجزرية الصغيرة النامية. وعلاوة على ذلك، هناك حاجة إلى تقوية
التعاون والشراكة على الصعيد الوطنية والإقليمية والدولية. وينبغي لهذه الشراكة أن تكون
واسعة القاعدة وأن تكفل إشراك ومشاركة جميع الأطراف صاحبة المصلحة، بما في ذلك
المجتمع المدني والقطاع الخاص.

٣ - وقد أثبتت الدول الجزرية الصغيرة النامية عمليا التزامها بالتنمية المستدامة بتحملها
لعبء تكلفة تنفيذ برنامج عمل بربادوس مع الوفاء في الوقت نفسه بالتزاماتها المتزايدة
بموجب الاتفاقات الدولية. وفي حين أن المجتمع الدولي قد وفر التمويل والمساعدة التقنية في
القطاعات التي كانت جديدة إلى حد ما في عام ١٩٩٤ (تغير المناخ، الملوثات العضوية
الثابتة)، فإن مجمل المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة إلى الدول الجزرية الصغيرة النامية قد
انخفض بنسبة تفوق ٥٠ في المائة فيما بين عامي ١٩٩٤ و ٢٠٠٤. وعلاوة على ذلك، يتبين
من تحليل التقارير أن نسبة المشاريع المنفردة المخصصة، قد ازدادت، ولا يتضح منه وجود
نهج مبرمج أو استراتيجي.

٤ - ويوفر استعراض برنامج عمل بربادوس فرصة قيمة للدول الجزرية الصغيرة النامية لقياس التقدم المحرز في تنفيذ الأهداف التي يرمي البرنامج إلى تحقيقها. فقد تم إعداد تقارير تقييم وطنية، واستفيد بها في إعداد تقارير تجميعية إقليمية. وهذه الوثائق، مقترنة ببرنامج عمل بربادوس، تشكل أساس وثيقة الاستراتيجية، وينبغي أن تُقرأ مع تلك الوثيقة بغية اكتساب تفهم تام للأعمال اللازمة لكفالة مواصلة التقدم.

٥ - والدول الجزرية الصغيرة النامية ملتزمة بالقضاء على الفقر وتحسين معيشة شعوبها عن طريق تنفيذ استراتيجيات تعزز القدرة على تحمل الصدمات وعلى معالجة أوجه الضعف التي تنفرد بها هذه الدول على نحو غير متناسب. ويمكن لهذا أن ييسر بوضع إطار متعدد الأطراف يكون أكثر استجابة للاحتياجات الخاصة للدول الجزرية الصغيرة النامية.

٦ - وهناك حاجة ملحة إلى زيادة الديمقراطية والشفافية ومدى الإشراف في النظام المالي والاقتصادي الدولي من أجل إتاحة المشاركة الفعالة للدول الجزرية الصغيرة النامية في عمليات ومؤسسات صنع القرارات المالية الدولية، وفي عملية سن القواعد والمذونات والمبادئ والمعايير الدولية.

٧ - ومن العناصر الضرورية لتحقيق التنمية المستدامة وبناء القدرة على تحمل الصدمات أن يتوافر على جميع المستويات الحكم الرشيد الذي يعالج ضمن ما يعالج مسائل الأمن الاقتصادي والاجتماعي والبيئي.

٨ - وقد نتج عن التركيز الراهن على الأمن تحويل للموارد عن أولويات التنمية المستدامة. ويجب أن ينظر إلى الأمن على نحو متعدد الأبعاد يشمل الأخطار المختلفة، مثل الكوارث الطبيعية والأمن الغذائي والأمن المائي والإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) والاتجار بالمخدرات والاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة. وهناك حاجة إلى بذل المزيد من التعاون الدولي والدعم التقني والمالي للدول الجزرية الصغيرة النامية لمواجهة هذه الأخطار، حيث أن الالتزامات الجديدة توجد صعوبات خاصة لهذه الدول جميعاً، وبخاصة الدول ذات المناطق الساحلية الكبيرة والدول الأروحيبية.

٩ - وهناك أهمية بالغة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب على الصعد الثنائية ودون الإقليمية والإقليمية في المجالات الاستراتيجية، مثل مجالات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والتجارة، والاستثمار، وبناء القدرات، وإدارة الكوارث، والبيئة، والأغذية، والزراعة، والمياه، والطاقة، والصحة، والتعليم.

١٠ - وهناك حاجة إلى تفادي اتخاذ أي تدبير انفرادي لا يكون موافقا للقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة ويعوق سكان البلدان المتضررة، وبخاصة النساء والأطفال، عن التحقيق التام للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، أو يكون عائقا لرفاههم، أو يضع العقبات أمام تمتعهم التام بحقوق الإنسان، بما في ذلك حق كل فرد في مستوى من المعيشة يكون كافيا لكفالة صحته ورفاهه، وحقه في الغذاء والرعاية الطبية والخدمات الاجتماعية الضرورية.

١١ - وتقر الدول الجزرية الصغيرة النامية بالدور الذي تؤديه إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمانة العامة للأمم المتحدة، عن طريق شعبة التنمية المستدامة ووحدة الدول الجزرية الصغيرة النامية التابعة لها، في الاضطلاع بالأنشطة في سياق كل من العمليات التحضيرية والاجتماع الدولي بهدف تعزيز التنسيق والتعاون في إطار منظومة الأمم المتحدة، وكذلك مع غيرها من المنظمات المتعددة الأطراف ذات الصلة، لكفالة تنفيذ نتائج استعراض السنوات العشر لبرنامج العمل ورصد هذه النتائج ومتابعتها على الوجه الفعال. وتقر الدول الجزرية الصغيرة النامية كذلك بدور مكتب الممثل السامي لأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، وتتطلع إلى أن ينجز المكتب ولايته المتمثلة في الدعوة بقوة، في إطار المشاركة مع القطاعات ذات الصلة في الأمم المتحدة وكذلك مع الفئات الرئيسية ووسائل الإعلام والأوساط الأكاديمية والمؤسسات، إلى حشد الدعم والموارد الدولية من أجل أن يتوصل الاجتماع الدولي إلى نتيجة ناجحة، ومن أجل متابعة نتائج استعراض السنوات العشر لبرنامج العمل.

١٢ - وقد أكدت التجربة من جديد أن التنمية المستدامة تتحقق على الوجه الأمثل عن طريق اعتماد نهج متكاملة وكلية على جميع المستويات.

١٣ - وتدرك الدول الجزرية الصغيرة النامية أهمية الثقافة في إطار تنميتها المستدامة، حيث أنها تمثل التعبير الصادر عن الشعب وتمثل هويته وتشكل أساس الثراء الذي يتسم به تنوعنا الثقافي وتقاليدنا وعاداتنا.

١٤ - وتدرك الدول الجزرية الصغيرة النامية الدور الجوهري للشباب في مجال التنمية المستدامة وتعرب عن الحاجة إلى مواصلة كفالة مشاركتهم في البرامج والأنشطة المتصلة بالتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية.

١٥ - وتؤكد الدول الجزرية الصغيرة النامية من جديد أهمية المساواة بين الجنسين وتدعو إلى تحقيق المساواة بين المرأة والرجل من حيث إمكانية الحصول على التعليم الأساسي

والعالي، وخدمات الرعاية الصحية، والفرص الاقتصادية، وفرص الوصول إلى نظم صنع القرار فيما يتعلق بالتنمية المستدامة.

تغير المناخ وارتفاع منسوب مياه البحر

١٦ - لا تزال الآثار السلبية لتغير المناخ وارتفاع منسوب مياه البحر تهدد التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية وتعرض للخطر معيشتها ووجودها ذاته. وقعود معظم البلدان الصناعية عن خفض الانبعاثات المحلية لغازات الدفيئة يعني أن تعرض الدول الجزرية الصغيرة النامية للخطر سيزداد وأن التكيف مع تغير المناخ سيظل يشكل إحدى الأولويات الرئيسية لدى الدول الجزرية الصغيرة النامية. وتحقيقا لهذا الهدف يتعين على المجتمع الدولي أن يقوم بما يلي:

- ١٠٠' التنفيذ التام لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ؛
- ١٠٢' كفالة التصديق الفوري على بروتوكول كيوتو وإدخاله فوراً حيز النفاذ؛
- ١٠٣' اتخاذ مزيد من الإجراءات العاجلة لخفض الانبعاثات المحلية من غازات الدفيئة، بما في ذلك عن طريق تطوير الطاقة المتجددة وزيادة استعمالها؛
- ١٠٤' دعم الدول الجزرية الصغيرة النامية في وضع وتنفيذ خطط العمل الوطنية المتعلقة بتغير المناخ وتنفيذها؛
- ١٠٥' إزالة العقبات التي تحول دون نقل التكنولوجيا المناسبة المتصلة بالدول الجزرية الصغيرة النامية إلى هذه الدول.

١٧ - ويتعين تقديم الدعم المالي والتقني، لا سيما عن طريق مرفق البيئة العالمية، من أجل اعتماد استراتيجيات وإجراءات أفضل للتكيف، لا فيما يتعلق بالدراسات التقنية فحسب، بل بالتنفيذ الفعلي لهذه الخطط أيضاً. ويجب أن يطبق مرفق البيئة العالمية قواعد الإتاحة المعمول بها لديه وأن ييسر إجراءاته المتعلقة بالصرف على نحو يأخذ في الاعتبار الظروف الخاصة للدول الجزرية الصغيرة النامية.

١٨ - ويجب أن تساعد المصارف الإنمائية الإقليمية وغيرها من المؤسسات المالية الدول الجزرية الصغيرة النامية على تعزيز آليات التنسيق الإقليمية والوطنية المعنية بتغير المناخ وتوسيع نطاق هذه الآليات (أو إنشائها حيثما يلزم ذلك) وتعزيز الروابط بين الآليات الإقليمية من ناحية والآليات الوطنية من ناحية أخرى وتوسيع نطاق هذه الروابط.

الكوارث الطبيعية والبيئية

١٩ - نظرا إلى أن الدول الجزرية الصغيرة النامية تقع وسط أشد مناطق العالم تعرضا للأخطار الناجمة عن الاشداد والتواتر المتزايد للكوارث الطبيعية والبيئية، فإنها تواجه على نحو غير متناسب عواقب ضخمة في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. ومن ثم يلزم اتخاذ الإجراءات التالية:

١٠٠٠ يجب أن يعزز المجتمع الدولي الاستراتيجية الدولية للحد من الكوارث بوصفها مرفقا مكرسا للاهتمام بقدرات التخفيف من حدة الكوارث الطبيعية والتأهب لها والتحذير المبكر منها، وإدماج عنصر إدارة المخاطر في صميم عملية التخطيط الوطني؛

٢٠٠٠ يجب أن يستغل المجتمع الدولي فرصا من قبيل استعراض السنوات العشر لاستراتيجية يوكوهاما المتعلقة بالحد من الكوارث الطبيعية في عام ٢٠٠٥، لمعالجة القضايا الخاصة بالدول الجزرية الصغيرة النامية، بما في ذلك إمكانية تطبيق ترتيبات مناسبة للتأمين وإعادة التأمين لصالح هذه الدول فيما يتصل بالكوارث الطبيعية والبيئية؛

٣٠٠٠ يجب أن يتم بحلول عام ٢٠٠٥ إنشاء صندوق دولي يتسم بتيسر إمكانية الاستفادة منه، وتُصرف منه الموارد عن طريق الهياكل الإقليمية والوطنية؛

٤٠٠٠ تتعهد الدول الجزرية الصغيرة النامية بتعزيز الأطر الوطنية لدى كل منها لزيادة الفعالية في إدارة الكوارث.

إدارة النفايات

٢٠ - في حين أن بعض الدول الجزرية الصغيرة النامية قد حققت تقدما ملموسا في تخطيط وتنفيذ سياسات وبرامج واستراتيجيات إدارة النفايات، فإن معظم البلدان تواجه صعوبات خطيرة من حيث القدرة المالية والتقنية على معالجة قضايا إدارة النفايات. وهناك قلق متزايد إزاء الآثار الأمنية والبيئية المترتبة على التخلص من المواد المشعة ونقلها، والافتقار إلى النظم الملائمة للمسؤولية والتعويض. وتسبب الأنقاض البحرية ومخلفات مياه الصابورة وحطام سفن الحرب العالمية الثانية نشوء عدة أخطار على السلامة الإيكولوجية للدول الجزرية الصغيرة النامية. لذا يلزم اتخاذ الإجراءات التالية:

- ١٠٠٠ يجب أن يوفر المجتمع الدولي بحلول عام ٢٠١٥ الدعم المالي اللازم لتطوير ونقل وتنفيذ التكنولوجيات المناسبة التي يمكن للدول الجزرية الصغيرة النامية أن تكييفها وفق ظروفها؛
- ١٠٠١ يجب تعزيز الرقابة على حركة المواد الخطرة عبر الحدود، خصوصا عن طريق تعزيز الأنشطة المضطلع بها في إطار اتفاقيتي بازل ووايغاني. ويجب أن يشمل هذا مبادئ الموافقة المستنيرة المسبقة، والمسؤولية والتعويض، وتوفير أموال الطوارئ والدعم للمراكز الإقليمية؛
- ١٠٠٢ يجب أن يساعد المجتمع الدولي الدول الجزرية الصغيرة النامية على ما يلي:
- ١٠٠٣ تحديد النظم الفعالة من حيث التكلفة والسليمة بيئيا لإدارة النفايات؛
- ١٠٠٤ استطلاع الأساليب الابتكارية لتمويل الهياكل الأساسية لإدارة النفايات واستخدام هذه الأساليب؛
- ١٠٠٥ تشجيع مبادرات إعادة التدوير وإعادة الاستخدام وإدارة النفايات؛
- ١٠٠٦ إنشاء صناديق استثمارية بيئية وطنية؛
- ١٠٠٧ وضع مشاريع مناسبة للدول الجزرية الصغيرة النامية لاستخدام النفايات بوصفها موردا، بما في ذلك لأغراض إنتاج الطاقة، باعتبار ذلك حلا لإدارة النفايات.
- ١٠٠٨ يجب أن يكون هناك تعاون على الصعيد الإقليمي يرمي إلى الحد من كمية النفايات التي يُتخلص منها بالإلقاء في البحر؛
- ١٠٠٩ يجب أن تعجل المنظمة البحرية الدولية خطى العملية المؤدية إلى وضع وإبرام اتفاقية بشأن مياه الصابورة؛
- ١٠١٠ يجب على الدول التي غرقت لها سفن بحرية في أقاليم الدول الجزرية الصغيرة النامية خلال الحرب العالمية الثانية أن تقوم بما يلي:
- ١٠١١ العمل على ألا تصبح هذه السفن مصدرا للتلوث؛
- ١٠١٢ قبول المسؤولية عن إصلاح آثار التلوث في حالة حدوثه؛

٧٤ يجب على الدول الجزرية الصغيرة النامية أن تنفذ برنامج العمل العالمي لحماية البيئة البحرية من الأنشطة البرية، حسب الاقتضاء، بدعم من المجتمع الدولي، وبخاصة برنامج الأمم المتحدة للبيئة، وذلك عن طريق الاضطلاع بمبادرات تستهدف على وجه التحديد أوجه الضعف التي تتيح بالدول الجزرية الصغيرة النامية؛

٨٤ يجب أن يتوقف نقل المواد المشعة داخل مناطق الدول الجزرية الصغيرة النامية وعبر هذه المناطق. وينبغي على وجه الاستعجال تعزيز الحوار المستمر مع الدول الشاحنة، بما في ذلك عن طريق المنظمة البحرية الدولية، تحقيقاً لهذا الهدف.

الموارد الساحلية والبحرية

٢١ - تُعرف الدول الجزرية الصغيرة النامية بالصلات التاريخية والثقافية والاقتصادية التي تربطها بالمحيطات والبحار. ولا تزال هذه الدول تعتمد اعتماداً ضخماً على مواردها البحرية، لا سيما فيما يتعلق بالوسائل المستدامة لاكتساب الرزق في المجتمعات المحلية الساحلية. وقد أصبحت إدارة الموارد الساحلية والبحرية مدججة في الاستراتيجيات الأوسع نطاقاً لإدارة المحيطات منذ بدء نفاذ اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار.

٢٢ - بيد أن تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لا تزال تعوقه العقبات المالية ونقص القدرات. ولتذليل هذه العراقيل، يجب إنشاء آلية مالية على المستوى الدولي لتوفير مزيد من المساعدة المالية للدول الجزرية الصغيرة النامية. وبالإضافة إلى ذلك، يجب على البلدان والمؤسسات التي تتوافر لديها الخبرات التي تمكنها من المساعدة أن تزود الدول الجزرية الصغيرة النامية بالمساعدات المالية والتقنية اللازمة لإنجاز جملة أمور منها ما يلي:

١٤ إتمام ترسيم حدودها البحرية؛

٢٤ تقديم أيما يكون لديها من مطالبات إلى لجنة الجرف القاري بحلول تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩.

٢٣ - ويجب أن يساعد المجتمع الدولي الدول الجزرية الصغيرة النامية على تحقيق ما يلي:

١٤ تعزيز الآليات الوطنية والإقليمية لإدارة مصائد الأسماك، أو إنشاء آليات من هذا القبيل حيثما يلزم ذلك؛

٢٤ التنفيذ التام لنظم المراقبة والرصد؛

٣٤ الحصول على الأدوات اللازمة لتحليل وتقييم حالة الأرصد السمكية؛
٤٤ تعزيز الإدارة المستدامة والمسؤولة لمصائد الأسماك.

٢٤ - ويجب على الدول التي تزاول صيد الأسماك في المياه النائية أن تقدم للدول الجزرية الصغيرة النامية ما يلزم من الدعم المالي والتقني لجعل إدارة الموارد أكثر إنصافاً واستدامة، وأن تكفل استمرار دعمها للتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية بوجه عام.

٢٥ - وستعمل الدول الجزرية الصغيرة النامية، بالتعاون مع الدول الأخرى وبالإستفادة من الآليات الإقليمية، على تطبيق سياسات ونهج إدارية متكاملة، مثل نهج مناطق المحميات البحرية، وتنمية القدرات الوطنية على رصد الشعاب البحرية والنظم الإيكولوجية المتصلة بها وحفظها وإدارتها إدارة مستدامة. وينبغي للدول الجزرية الصغيرة النامية أن تهتم على سبيل الأولوية بما ينجم عن التنمية الساحلية والسياحة الساحلية وممارسات الصيد المكثفة والمدمرة، والتلوث، وكذلك الاتجار غير المبلغ عنه وغير المشروع بالمواد المرجانية، من آثار على صحة الشعاب المرجانية في المستقبل. وتيسيراً لهذه المبادرات، يجب أن يقدم المجتمع الدولي الدعم المالي للأغراض التالية:

١٤ جهود الرصد الإقليمي والشبكة العالمية لرصد المحيطات؛

٢٤ القيام، عند الاقتضاء، بتعزيز شبكات مناطق المحميات البحرية؛

٣٤ الأنشطة الرامية إلى معالجة آثار التبييض الواسع النطاق للشعاب المرجانية.

٢٦ - يجب أن يقوم الشركاء الإنمائيون الإقليميون والدوليون وذوو الصلة بدعم الدول الجزرية الصغيرة النامية في صوغ وتنفيذ مبادرات إقليمية، مثل السياسة الإقليمية لجزر المحيط الهادئ المتعلقة بالمحيطات، واعتبار البحر الكاريبي منطقة خاصة في سياق التنمية المستدامة، ومشروع إدارة المحيطات الشامل لجميع المناطق، واتخاذ المبادرات ذات الصلة في المناطق الأخرى للدول الجزرية الصغيرة النامية.

موارد المياه العذبة

٢٧ - لا تزال الدول الجزرية الصغيرة النامية تواجه تحديات فيما يتعلق بإدارة المياه وإمكانيات الحصول على المياه، وهي تحديات ناتجة في جزء منها عن أوجه القصور من حيث مدى توافر المياه، واستجماع المياه وتخزينها، وتلوث موارد المياه، والتسرب الملحي الذي يتفاقم بفعل جملة أمور منها ارتفاع منسوب مياه البحر، والتسرب من شبكات توصيل المياه. وتوافر إمكانية الحصول على المياه الآمنة، وتوفير المرافق الصحية، وتعزيز النظافة الصحية

هي بمثابة الأسس التي تقوم عليها الكرامة الإنسانية والصحة العامة والتنمية الاقتصادية والاجتماعية، ومن ثم فإنها من الأمور ذات الأولوية لدى الدول الجزرية الصغيرة النامية.

٢٨ - وقد أُنبتت الدول الجزرية الصغيرة النامية في منطقتي البحر الكاريبي والمحيط الهادئ التزامها عمليا بالتعاون فيما بين الدول الجزرية الصغيرة النامية، وذلك ببدء برنامج العمل المشترك المعني بالمياه والمناخ، الذي أُعلن في المنتدى العالمي الثالث للمياه في آذار/مارس ٢٠٠٣. ويجب على المجتمع الدولي أن يدعم تنفيذ هذا البرنامج، وأن يدعم الاقتراح الداعي إلى توسيع نطاقه ليشمل جميع مناطق الدول الجزرية الصغيرة النامية.

٢٩ - ويجب أن تقوم المؤسسات المالية الدولية والمصارف الإنمائية الإقليمية والقطاع الخاص بتزويد الدول الجزرية الصغيرة النامية بالمساعدة المالية والتقنية اللازمة لمواصلة تطوير وتكييف وتطبيق التكنولوجيات الجديدة والملائمة، اللازمة للوفاء بالالتزام الوارد في الهدف السابع من الأهداف الإنمائية للألفية، وهو تقليل نسبة من لا تتوافر لهم إمكانية الحصول المستدام على مياه الشرب المأمونة إلى النصف بحلول عام ٢٠١٥.

٣٠ - ويجب أن يقدم المجتمع الدولي المساعدة إلى الدول الجزرية الصغيرة النامية من أجل بناء القدرات اللازمة لتطوير ومواصلة تنفيذ برامج المياه العذبة والمرافق الصحية، وتعزيز الإدارة المتكاملة لموارد المياه، بما في ذلك عن طريق مجالات التركيز التي حددها مرفق البيئة العالمية، والبرنامج العالمي لتقييم المياه، وعن طريق مكتب تنسيق برنامج العمل العالمي لحماية البيئة البحرية من الأنشطة البرية. ومن ثم ينبغي للمجتمع الدولي أن يكفل الدعم الكامل للأهداف والمبادرات العالمية المتمركزة حول "المياه والمرافق الصحية والنظافة الصحية".

٣١ - ويجب أن تواصل المنظمة البحرية الدولية، مدعومة بالمجتمع الدولي، تنفيذ الإجراءات الرامية إلى تعزيز القدرات الوطنية عن طريق مقترح نظام مراقبة الدورة الهيدرولوجية والتوصيات المتعلقة بنوعية المياه.

موارد الأراضي

٣٢ - إن الضغوط التي كانت تنوء تحتها موارد الأراضي قبل عشر سنوات لم تزد إلا تفاقمًا جراء أوجه الاستغلال المتنافسة واشتداد قوة الطلب وتدهور حال الأراضي.

٣٣ - ويجب على المجتمع الدولي أن يساعد الدول الجزرية الصغيرة النامية على تحقيق ما يلي:

١٦ تنمية قدراتها على الوفاء بمختلف المتطلبات الدولية الجديدة، كاتفاق منظمة التجارة العالمية المتعلق بالزراعة، والتدابير الصحية وتدابير الصحة النباتية، والحوافز التقنية للتجارة، وغير ذلك من المعايير والأنظمة؛

٢٢ تعزيز نظم حيازة الأراضي وإدارتها؛

٣٣ الانتقال في الإنتاج الزراعي من الطور الأولي إلى الطور الثالث.

٣٤ - وبالنظر إلى الاعتراف الذي حظيت به الاحتياجات الخاصة للدول الجزرية الصغيرة النامية في الدورة السادسة لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في البلدان التي تعاني من الجفاف الشديد و/أو من التصحر، وبخاصة في أفريقيا، فإن هذه الدول مدعوة إلى تقديم مقترحات للتمويل في إطار اتفاقية مكافحة التصحر واتفاقية التنوع البيولوجي من خلال مرفق البيئة العالمية. ونظرا إلى أن المرفق يشكل الآلية المالية لهاتين الاتفاقيتين، فإنه يجب أن يسهل حصول الدول الجزرية الصغيرة النامية منه على الموارد المالية والتقنية بغية وضع وتنفيذ مشاريع تعالج تدهور الأراضي.

٣٥ - وإذ تواجه الدول الجزرية الصغيرة النامية التحدي المتمثل في ضرورة التمتع بالقدرة التنافسية، يتعين عليها أن تتلمس الفرص لتنويع اقتصاداتها وأسواقها، لا سيما في قطاع الزراعة، بغية رفع مستوى أمنها الغذائي واكتفائها الذاتي. ويجب أن يساعد المجتمع الدولي هذه الدول في جهودها الرامية إلى تحقيق ما يلي:

١٦ هئية بيئة مؤاتية لتكثيف الزراعة وتنويعها؛

٢٢ إزالة القيود التي تعوق الإنتاج ووضع برامج في ميادين من قبيل إنتاج البذور ونظم مكافحة المتكاملة للآفات؛

٣٣ تحسين تجهيز الأغذية وتسويقها وجودتها.

٣٦ - وبغية وضع استراتيجيات محددة لتعزيز الإنتاج الزراعي الكفاء والمستدام وكفالة الأمن الغذائي للدول الجزرية الصغيرة النامية، يجب على منظومة الأمم المتحدة، ولا سيما منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، تقديم دعم عملي لهذه الدول لإجراء بحوث في مسائل من قبيل: تنويع الزراعة؛ وأوجه الاستخدام البديلة للمحاصيل؛ وتحسين الفلاحة والري وإدارة المياه؛ وتربية الأحياء المائية؛ واستخدام التكنولوجيا الحديثة المناسبة لصغار المزارعين، بما في ذلك خدمات الإرشاد الزراعي. وينبغي تنمية الشراكات فيما بين الدول الجزرية الصغيرة النامية، وكذلك مع الشركاء الإنمائيين بغية مساعدة الجهود التعاونية الرامية إلى تحسين التقنيات والتنويع.

٣٧ - وينبغي للمؤتمر الذي ستعقدته منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة لوزراء الزراعة في الدول الجزرية الصغيرة النامية في عام ٢٠٠٥ أن ينظر في إقرار إجراءات ذات أولوية تهدف إلى تحسين مساهمة الزراعة والحراجة ومصائد الأسماك في سياسات التنمية المستدامة لهذه الدول، بالنظر إلى أهمية احتياجات التغذية والأمن الغذائي بالنسبة إليها.

٣٨ - ويجب أن يساعد المجتمع الدولي الدول الجزرية الصغيرة النامية على تحقيق ما يلي:

١' زيادة الوعي بالتشريعات التي تكفل تطبيق الممارسات التناوبية المستدامة لقطع الأشجار ومبادرات إعادة التشجير، والترويج لهذه التشريعات واعتمادها وإنفاذها؛

٢' زيادة إشراك أصحاب المصلحة في جميع المناقشات والمفاوضات المتعلقة بتنمية موارد الغابات والأشجار وإدارتها وحفظها؛

٣' كفالة التقيد بالسياسات والتشريعات الحرجية الوطنية التي وضعت لصون حقوق "أصحاب الموارد من خلال الآليات الإدارية والتنظيمية المتعلقة بالتصرف في "الحقوق التقليدية"، أو الترخيص باستغلالها، أو نقلها، للأغراض الإنمائية التجارية؛

٤' إنشاء وتعزيز الشراكات من أجل الإدارة المستدامة للغابات، مثل برنامج الغابات المطيرة في إيوكراما؛

٥' في مجال الحراجة، يجب أن يساعد المجتمع الدولي الدول الجزرية الصغيرة النامية في قيامها بوضع وتطبيق خطط العمل الرامية إلى خفض معدل إزالة الغابات وتعزيز الإدارة المستدامة للغابات.

٣٩ - ويجب أن يساعد المجتمع الدولي الدول الجزرية الصغيرة النامية على تحسين قدراتها الوطنية على صوغ السياسات والتشريعات، والتفاوض مع الشركات عبر الوطنية، وتقييم مشاريع قطاع التعدين. ويشمل هذا الأمر تقييم الآثار البيئية، والامتثال للتشريعات البيئية والاستصلاح لغرض إعادة التأهيل، وإصدار السندات البيئية، والتعويض.

٤٠ - وفي قطاع التعدين، يجب أن يساعد المجتمع الدولي الدول الجزرية الصغيرة النامية على تحقيق ما يلي:

١' إنشاء نظم تعويض عادلة وشفافة تعوّض تعويضاً تاماً عن جميع الخسائر في الموارد الطبيعية (بما في ذلك موارد المياه والغابات والأراضي)، والأضرار البيئية، والخسائر الناجمة عن الاستجمام، والآثار الاجتماعية - الثقافية.

ويمكن أن تكون هذه التعويضات بشكل غير نقدي، فضلا عن الأشكال النقدية؛

٢٢' تطوير وسن وإدارة الأطر الوطنية لسياسات التعدين وخطط الإدارة البيئية الوطنية؛

٣٣' تيسير بناء القدرات المؤسسية في الدول الجزرية الصغيرة النامية على معالجة قضايا تعيين مواقع التعدين، واختيار شركات التعدين، وإغلاق مواقع التعدين، ومواطن الضعف المؤسسي، والقضايا البيئية المتصلة بالتعدين وتوعية "مالكي" الأراضي؛

٤٤' إنشاء قواعد بيانات إقليمية متعلقة بالمعادن، وتقدير وتقييم الموارد المعدنية والإجمالية.

موارد الطاقة

٤١ - يشكل الاعتماد على الطاقة مصدرا رئيسيا من مصادر الضعف الاقتصادي للعديد من الدول الجزرية الصغيرة النامية، كما أنه بالنسبة للعديد من المجتمعات المحلية النائية والريفية فيها، تنعدم، أو تكاد، إمكانية حصولها على خدمات الطاقة الحديثة بتكلفة ميسورة. وقد أوجدت البحوث الحديثة خيارات ممكنة تجاريا للتزويد بالطاقة، كالطاقة الريحية والشمسية وطاقة المحيطات. وفي الواقع، أن العديد من هذه الدول تناسبه هذه الخيارات بشكل خاص بسبب موقعه الجغرافي. بيد أن التكنولوجيات الحالية قد لا تكون قابلة للتكييف وفقا لاحتياجات وظروف كثير من المجتمعات المحلية في هذه الدول.

٤٢ - ويجب أن يقدم المجتمع الدولي الدعم لإعداد تقييم شامل لموارد الطاقة والأنماط الحالية والمتوقعة لاستخدام الطاقة، وأن يقدم المساعدة في تحديد وتطوير مصادر الطاقة المتجددة الميسورة التكلفة والقابلة للتكييف وفقا للظروف الخاصة للدول الجزرية الصغيرة النامية. ويجب على المجتمع الدولي، بما في ذلك المصارف الإنمائية الإقليمية، أن يقدم المساعدة في هذه العملية لا سيما فيما يتعلق بتوفير الدعم لنقل التكنولوجيا والتنفيذ الفعلي لمشاريع الطاقة المتجددة وكفاءة استهلاك الطاقة في هذه الدول.

٤٣ - ويجب على المجتمع الدولي والمنظمات الإقليمية والشركاء الإنمائيين أن يساهموا مساهمة فعلية في تنفيذ سياسات الطاقة هذه وتشجيع مشاريع البيان العملي ذات الصلة. ودعما للهدف الوارد في خطة جوهانسبرغ للتنفيذ بشأن تعزيز الجهود الجارية ودعم الجهود الجديدة المتعلقة بإمدادات وخدمات الطاقة بحلول عام ٢٠٠٤، يجب أن يبذل المجتمع الدولي

أيضا جهودا مجددة لكفالة تمكُّن الدول الجزرية الصغيرة النامية من إحراز تقدم حقيقي ملموس في هذا الصدد، كي تستعرضه لجنة التنمية المستدامة في عام ٢٠٠٦ وفقا لبرنامج عملها.

٤٤ - ويجب أن يتم بقدر ملموس تعزيز الآليات القائمة، كصندوق الأمم المتحدة للطاقة المتجددة، بما يكفل زيادة نشر وتطبيق التكنولوجيات المناسبة للدول الجزرية الصغيرة النامية. ويجب أن يدعم المجتمع الدولي التعاون فيما بين الدول الجزرية الصغيرة النامية في المجالات التي تحقق فيها النجاح، ومن ذلك مثلا إنشاء وكالة تعاونية لتمويل مشاريع الطاقة المتجددة وكفاءة استخدام الطاقة في هذه الدول.

الموارد السياحية

٤٥ - تسهم السياحة إسهاما كبيرا في النمو الاقتصادي للدول الجزرية الصغيرة النامية. بيد أنه معلوم أن هذا القطاع معرض لعدد من الصدمات الخارجية. وثمة تحدٍ مستمر يتمثل في تحقيق التوازن المناسب بين تنمية السياحة وتنمية قطاعات الاقتصاد الأخرى، بالنظر إلى حدود القدرة على الاستيعاب، وإلى المتطلبات التي يستلزمها قطاع السياحة من قطاعات الاقتصاد الأخرى. وهناك تحدٍ خاص يتمثل في ضرورة إقامة الصلات المناسبة مع مقدمي الخدمات المحليين الآخرين لإبقاء الموارد داخل البلد.

٤٦ - ويجب على منظمات السياحة الإقليمية والدولية وغيرها من أصحاب المصلحة ذوي الصلة، أن يوفرُوا الموارد التي تكفل تآزر تنمية السياحة والإدارة الاجتماعية والبيئية على جميع الصعد، من خلال مراقبة الآثار المترتبة على تنمية السياحة. كما يجب عليها أيضا أن تسهّل وضع أو صقل المبادئ التوجيهية والممارسات المثلى المناسبة لتقييم قدرة الدول الجزرية الصغيرة النامية على الاستيعاب، بما في ذلك توفير الدعم التقني والمالي لإجراء هذه التقييمات. وتحقيقا لهذه الغاية ينبغي لهذه الدول أن تنشئ شراكات مع جميع أصحاب المصلحة ذوي الصلة.

٤٧ - ويجب أيضا على منظمات السياحة الإقليمية والدولية أن تجد الطرق والوسائل الفعالة لدعم الدول الجزرية الصغيرة النامية في جهودها الرامية إلى وضع وتنفيذ خطط التنمية المستدامة للسياحة، والمبادرات المستندة إلى المجتمعات المحلية والمتعلقة بالسياحة المستدامة، وبناء ما يلزم في هذا الصدد من قدرات المجتمع المدني وأصحاب المصلحة المحليين، عاملة في الوقت نفسه على حماية الثقافة والتقاليد، وحفظ الموارد الطبيعية وإدارتها بشكل فعال.

موارد التنوع البيولوجي

٤٨ - صدّقت دول جزرية صغيرة نامية عديدة على اتفاقية التنوع البيولوجي وعلى بروتوكول كارتاخينا للسلامة البيولوجية، وبدأت تنفيذ خطط عمل استراتيجية وطنية بشأن التنوع البيولوجي وأنشأت محميات طبيعية ومناطق محمية وطنية. وقد أكد مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة الصلات الأساسية بين التنوع البيولوجي ووسائل كسب الرزق. ومن الأمور المهمة أهمية خاصة لدى الدول الجزرية الصغيرة النامية بلوغ الأهداف التي حددها المجتمع الدولي في الاتفاقيات الدولية ذات الصلة، ولا سيما الأهداف المنصوص عليها في اتفاقية التنوع البيولوجي التي وافق عليها مؤتمر الأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي، والتي أقرها مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة.

٤٩ - وتحقيقاً لتلك الأهداف في حدود الأطر الزمنية المتفق عليها، يجب على المجتمع الدولي أن يساعد الدول الجزرية الصغيرة النامية عن طريق ما يلي:

١' بناء شراكات فعالة بين جميع الأطراف صاحبة المصلحة، التي يتوقف عليها حفظ الموارد البيولوجية والاستخدام المستدام لها؛

٢' معالجة موضوع التنوع البيولوجي للجزر في إطار اتفاقية التنوع البيولوجي على نحو يستجيب للخصائص الفريدة التي تتسم بها الدول الجزرية الصغيرة النامية، ويتصدى للتهديدات المتصلة بتغير المناخ وتدهور الأراضي وأوجه الضعف التي تنفرد بها هذه الدول؛

٣' كفالة مراعاة اتفاقية التنوع البيولوجي للهويات الثقافية الخاصة بالدول الجزرية الصغيرة النامية لدى إعداد مبادئها التوجيهية النهائية المتعلقة بالسياحة؛

٤' تقديم الدعم لتنفيذ برنامج عمل قوي بشأن المناطق المحمية وإنشاء نظام تمثيلي على نطاق عالمي للمناطق البحرية والساحلية المحمية، بحلول عام ٢٠١٢؛

٥' مراقبة الممرات الرئيسية لأنواع الحية الغازية الغريبة المحتملة في الدول الجزرية الصغيرة النامية؛

٦' تنمية القدرات المحلية على حماية وتطوير المعارف التقليدية لفئات السكان الأصليين بغية تشاطر منافع استخدام الموارد الجينية، على نحو منصف وعادل؛

٧٠٧ تنمية القدرة على تعزيز التعاون فيما بين الدول الجزرية الصغيرة النامية في استخدام موارد التنوع البيولوجي والإدارة المشتركة للنظم الإيكولوجية وتبادل الخبرات؛

٨٠٨ وضع بروتوكولات وأنظمة مناسبة تكفل ردع القرصنة البيولوجية ومنعها؛

٩٠٩ تطوير مرافق الأبحاث في مجال التنوع البيولوجي، بما في ذلك علم تصنيف الأحياء، على الصعيدين الوطني والإقليمي في الدول الجزرية الصغيرة النامية؛

١٠٠٠ تقديم الدعم، من خلال اتفاقية التنوع البيولوجي وبروتوكول كارتاخينا، لوضع وتنفيذ أطر وطنية للسلامة البيولوجية.

٥٠ - ويجب توفير الدعم المالي والتقني، لا سيما من خلال مرفق البيئة العالمية، لا للدراسات التقنية فحسب، بل أيضا للتنفيذ الفعلي للخطط. ويجب على المرفق تطبيق قواعد الإتاحة المعمول بها لديه وتبسيط إجراءاته المتعلقة بالصرف على نحو يراعي الظروف الخاصة للدول الجزرية الصغيرة النامية. ومطلوب أيضا تدبير مصادر تمويل جديدة يمكن التنبؤ باحتمالاتها، بما في ذلك عن طريق إنشاء صناديق استثمارية وطنية للتنوع البيولوجي.

النقل والاتصالات

٥١ - من المسلم به أن مسألتي النقل والاتصالات لا تزالان تمثلان تحديين كبيرين للدول الجزرية الصغيرة النامية في الترويج للتنمية المستدامة وتنفيذها على الصعيدين الوطني والإقليمي. وفي السنوات العشر التي انقضت على مؤتمر بربادوس تباينت هاتان المسألتان وابتاتا تستلزمان الآن النظر في كل منهما على حدة.

٥٢ - ففي قطاع النقل، تواجه الدول الجزرية الصغيرة النامية قيودا في القطاعات الإنتاجية الأخرى جراء عدم كفاية مرافق وخدمات النقل الدولية والوطنية. وفي هذا السياق يجب على الشركاء الإنمائيين أن يقدموا الدعم اللازم، على الصعيدين المالي والتقني، لتطوير وإدارة المطارات والمرافئ في الدول الجزرية الصغيرة النامية، بما في ذلك المساعدة في تلبية المتطلبات الدولية التي تفرضها القضايا الأمنية المستجدة.

٥٣ - وتشارك دول جزرية صغيرة نامية عدة في ترتيبات نقل إقليمية. وهناك حاجة مستمرة إلى ترشيد الخدمات الجوية في مناطق الدول الجزرية الصغيرة النامية. وهناك أيضا حاجة أخرى إلى النظر في تحسين سياسات هذه الدول في مجالي النقل البري والجوي. ويجب على المنظمات الدولية والإقليمية أن تقدم الدعم لهذه الأنشطة.

٥٤ - ومع أن تحرير قطاع الاتصالات السلكية واللاسلكية من القيود التنظيمية في بعض الدول الجزرية الصغيرة النامية حمل معه فرصا وتحديات، فإن العديد من الدول الجزرية الصغيرة النامية لا يزال يواجه عوائق كبيرة في مجال توفير إمكانية الحصول على الخدمات الأساسية للاتصالات السلكية واللاسلكية. فقد حال الحجم الصغير لأسواقها دون الاستفادة إلى أقصى حد من كامل منافع تحرير هذا القطاع عن طريق وفورات الحجم.

٥٥ - ويجب على المجتمع الدولي أن يقدم الدعم إلى الدول الجزرية الصغيرة النامية في اتخاذ المبادرات التي ترمي مثلاً إلى توفير إمكانية الوصول إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات واستخدامها، وإنشاء مراكز مجتمعية للوسائط المتعددة، وتحقيق الإلمام بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وتنمية المهارات، ووضع المضامين والتطبيقات المحلية في إطار عملية بناء المجتمعات المستندة إلى المعرفة، ورأب الفجوة الرقمية، لا سيما في المجتمعات الريفية. وهناك أيضاً حاجة مستمرة إلى صيانة وسائل الاتصال السليطة تكنولوجياً مثل أجهزة اللاسلكي العالية التردد (HF) في المناطق الريفية والنائية. ويجب أيضاً بذل جهد متضافر من جانب الاتحاد الدولي للاتصالات السلكية واللاسلكية ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) وغيرهما من المنظمات ذات الصلة دعماً لهذه الأنشطة. وفي هذا الصدد يجب أن يكون مؤتمر القمة العالمي المعني بمجتمع المعلومات داعماً لشواغل الدول الجزرية الصغيرة النامية، ويجب أن يدعم المجتمع الدولي دعماً كاملاً المشاركة الحكومية وغير الحكومية للدول الجزرية الصغيرة النامية في هذا المؤتمر.

٥٦ - ويتعين على الدول الجزرية الصغيرة النامية أن تواصل تحرير قطاع الاتصالات السلكية واللاسلكية لديها من القيود التنظيمية بغية معالجة ارتفاع التكاليف الناجم عن الاحتكار الذي يمارسه مقدمو هذه الخدمات، ومواصلة السعي من أجل التوصل إلى اتخاذ تدابير لخفض التكاليف من قبل مقدمي خدمات الاتصالات الدولية عبر عملية مؤتمر القمة العالمي المعني بمجتمع المعلومات. كما يلزم وضع أطر تنظيمية وطنية مناسبة وكافية للاتصالات.

العلم والتكنولوجيا

٥٧ - من المسلم به أن العلم والتكنولوجيا يشكلان مسألة شاملة لجميع القطاعات المتعلقة بالتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية. وتمكن بعض هذه الدول منذ عام ١٩٩٤ من ترسيخ قاعدة العلم والتكنولوجيا التي تستند إليها اقتصاداتها في حين لا يزال بعضها الآخر بحاجة إلى دعم كبير في هذا المجال.

٥٨ - وتعد الاستثمارات الموجهة نحو بناء القدرات الملائمة للدول الجزرية الصغيرة النامية في مجالي العلم والتكنولوجيا بالغة الأهمية بالنظر إلى الدور المتزايد الأهمية الذي يؤديه العلم والتكنولوجيا في بناء قدرات هذه الدول على تحمل الصدمات. لذا يجب على المجتمع الدولي أن يزيد دعمه المقدم إلى المنظمات الإقليمية بغية تعزيز ما يلي:

١٠١ إدراج العناصر الملائمة من العلوم والتكنولوجيا في الاستراتيجيات الوطنية للتنمية المستدامة، ودعم تطوير العلوم في الدول الجزرية الصغيرة النامية، والعمل في الوقت نفسه على تعزيز وحماية العلوم والتكنولوجيات التقليدية التي تتضمن المعارف والممارسات الإدارية للسكان المحليين والأصليين؛

١٠٢ استعراض الدول الجزرية الصغيرة النامية لأنشطتها في مجالي العلم والتكنولوجيا فيما يتصل بالتنمية المستدامة السليمة بيئياً؛

١٠٣ خفض المخاطر البيئية في تطبيق العلم والتكنولوجيا وفي استخدام تكنولوجيات السكان الأصليين.

٥٩ - وتعزيزاً لما سلف، يتعين على المجتمع الدولي دعم إقامة آليات إقليمية لتبادل المعلومات بشأن التكنولوجيات المحددة اللازمة للدول الجزرية الصغيرة النامية. والآليات القائمة من قبيل شبكة معلومات الدول الجزرية الصغيرة النامية التي تعمل على الصعيد الإقليمي، يمكن اتخاذها أساساً لمواصلة البناء في هذا المجال.

٦٠ - ويجب أن تدعم اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية التابعة للأمم المتحدة هذه الأنشطة من خلال البحوث المكرسة لهذا الغرض، ويتعين على منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) وغيرها من وكالات الأمم المتحدة دعم تنفيذها.

٦١ - ويمثل تعزيز التعاون والتشارك في الخبرات فيما بين الدول الجزرية الصغيرة النامية في هذا المجال ومواصلة تطوير ذلك عنصراً حاسماً ينبغي إيلاء الأولوية له، لا سيما فيما يختص بالاستفادة من المؤسسات الوطنية التابعة لتلك الدول. وثمة نشاط مهم في هذا الخصوص هو بدء العمل بقائمة خبراء الدول الجزرية الصغيرة النامية، وينبغي لوحدة الدول الجزرية الصغيرة النامية بإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمم المتحدة السعي لإتمام العمل الضروري بحلول عام ٢٠٠٤ بالتعاون مع المنظمات الإقليمية والحكومات الوطنية.

٦٢ - كما تمثل شبكة معلومات الدول الجزرية الصغيرة النامية آلية حاسمة الأهمية في مجال دعم التنمية المستدامة لتلك الدول. وينبغي إتاحة التمويل الملائم من أجل صيانتها وتعزيزها

ومواصلة تطويرها. ويجب أن يعمل مدخل اللغة الفرنسية بطاقة كاملة بحلول عام ٢٠٠٥. كما ينبغي إعداد مدخل للغة الإسبانية بحلول عام ٢٠٠٥، ويلزم أن تسعى وحدة الدول الجزرية الصغيرة النامية للحصول على الدعم الضروري.

رفع الدول الجزرية الصغيرة النامية من قائمة أقل البلدان نموا

٦٣ - ما زالت الدول الجزرية الصغيرة النامية يساورها قلق عميق إزاء مسألة الرفع من قائمة أقل البلدان نموا التي تواجهها بلدان مسلم بأنها معرضة إلى حد كبير لصدمات خارجية تفوق قدراتها المحلية. وتمثل قضية رفع الدول الجزرية الصغيرة النامية المصنفة ضمن أقل البلدان نموا من هذه القائمة شاغلا مباشرا وحاسما. ويتضاعف هذا القلق من جراء أن الدول الجزرية الصغيرة النامية المصنفة ضمن أقل البلدان نموا هي الوحيدة التي ينظر في رفعها من القائمة، وليس ثمة سياسة أو عملية متفق عليها تمكن البلدان التي ترفع من قائمة أقل البلدان نموا من الانتقال السلس "إلى طريق الاستدامة. وينبغي أيضا استعراض مسألة الرفع المبكر لدول جزرية صغيرة نامية أخرى من قائمة البلدان المتلقية للموارد التي تقدمها المؤسسات بشروط تنازلية مع التركيز بقدر أكبر على ضعفها في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

٦٤ - ولا ينبغي التفكير في الرفع من قائمة أقل البلدان نموا ما لم يُظهر تطبيق منهجية متفق عليها أن البلد قد أحرز تقدما اجتماعيا - اقتصاديا مستداما، وأنه قد تم قبول السياسات والعمليات المؤدية إلى الانتقال السلس. وينبغي تعليق جميع المناقشات بشأن العمليات القادمة للرفع من القائمة.

التجارة: العولة وتحرير التجارة

٦٥ - تواجه معظم الدول الجزرية الصغيرة النامية صعوبات حمة إزاء الاندماج في الاقتصاد العالمي، من جراء صغر حجمها، وغيوبها الهيكلية الدائمة، ومواطن ضعفها. وسوف تتعرض الدول الجزرية الصغيرة النامية لمزيد من التهميش ما لم تدرج أحكام محددة من أجلها في النظام التجاري المتعدد الأطراف. وينشأ عن تحرير التجارة، المصحوب بتناقض الأفضليات التجارية، عواقب وخيمة بالنسبة إلى اقتصاداتها الهشة بالفعل، واستقرارها الاجتماعي، وخدماتها الصحية والتعليمية، وسوف يزيد من استنفاد الإيرادات الحكومية. وتضاعف هذه المشاكل من حدة حالة الدول الجزرية الصغيرة النامية إلى الحد الذي ستواجه فيه صعوبات إضافية في جذب الاستثمار وانتهاج السياسات التجارية والإئتمانية ذات الصلة.

٦٦ - ولم تعالج منظمة التجارة العالمية بعد الشواغل المحددة لدى الدول الجزرية الصغيرة النامية. ويتعين بذل الجهود التي تتيح لتلك الدول المشاركة في المداولات وعملية صنع القرارات داخل منظمة التجارة العالمية بشكل تام وفعال. والكثير من الدول الجزرية الصغيرة

النامية إما أنه غير ممثل في جنيف أو ما زال يتلمس خطاه على طريق الانضمام إلى عضوية تلك المنظمة. وتواجه تلك الدول أيضا عقبات شديدة تُضعف قدرتها على الوفاء بالالتزامات تجاه المنظمة المذكورة. فللعضوية المحدودة جدا للدول الجزرية الصغيرة النامية في منظمة التجارة العالمية ونقص تمثيل عضويتها في جنيف يحول دون مشاركتها بفعالية في الدفاع عن مصالحها داخل تلك المنظمة.

٦٧ - ويلزم اتخاذ الإجراءات التالية لمعالجة شواغل الدول الجزرية الصغيرة النامية:

- ١٠٠١ ' تبسيط إجراءات انضمام الدول الجزرية الصغيرة النامية إلى منظمة التجارة العالمية والإسراع بخطى هذه العملية؛
- ١٠٠٢ ' اعتماد تدابير داخل منظمة التجارة العالمية ترمي إلى تيسير "الانتقال السلس" للدول الجزرية الصغيرة النامية التي تُرفع من قائمة أقل البلدان نمواً لخفض احتمال تعرضها لهزات اقتصادية؛
- ١٠٠٣ ' قيام منظمة التجارة العالمية وغيرها من المنظمات الدولية ذات الصلة باعتماد إطار متكامل للمساعدة التقنية والتعاون التقني من أجل تطوير التجارة في الدول الجزرية الصغيرة النامية، بما في ذلك بناء القدرات الوطنية اللازمة للمشاركة في المفاوضات التجارية بشكل أكثر فعالية؛
- ١٠٠٤ ' توفير مجالات على صعيد السياسة العامة داخل منظمة التجارة العالمية تُمكن الدول الجزرية الصغيرة النامية من السعي بشكل أكثر فعالية نحو تحقيق أهدافها في مجال التنمية المستدامة؛
- ١٠٠٥ ' قيام منظمة التجارة العالمية بتعجيل إتمام برنامج عملها المتعلق بالاقتصادات الصغيرة، الذي يتعين أن يسلم بمشاكل وشواغل الدول الجزرية الصغيرة النامية ويُعالجها؛
- ١٠٠٦ ' تسليم منظمة التجارة العالمية بالإبقاء على الأفضليات غير التبادلية لصالح الدول الجزرية الصغيرة النامية؛
- ١٠٠٧ ' اتخاذ منظمة التجارة العالمية لتدابير ترمي إلى توفير المرونة للدول الجزرية الصغيرة النامية للدخول في ترتيبات الأفضليات التجارية غير التبادلية؛
- ١٠٠٨ ' قيام الشركاء التجاريين والإئمائيين الرئيسيين للدول الجزرية الصغيرة النامية بإنشاء آليات تعويضية وتدابير تكيف ملائمة لاستيعاب الخسائر الناجمة عن تناقص الأفضليات؛

٩٠٠ قيام المؤسسات المالية المتعددة الأطراف بإنشاء آليات مالية خاصة طويلة الأجل ترمي إلى تيسير تكيف الدول الجزرية الصغيرة النامية مع البيئة التجارية التي نشأت بعد جولة أوروغواي، فضلا عما قد تواجهه من شدائد إضافية داخل البيئة التجارية الدولية لدى إتمام جولة الدوحة من المفاوضات التجارية؛

١٠٠٠ تسليم منظمة التجارة العالمية باستبقاء الدول الجزرية الصغيرة النامية لتدابير الإعانات للتعويض عما تعانیه من عيوب هيكلية متأصلة تحول دون جذب الاستثمار؛ مع إعفائها من القواعد المتعلقة بالإعانات التي تستلزم التخلص تدريجيا من الحوافز الضريبية القائمة؛ مع قيام الشركاء التجاريين بوضع الحوافز الملائمة لاستمالة المستثمرين التابعين لهم نحو الاستثمار في اقتصادات الدول الجزرية الصغيرة النامية؛

١١٠٠ تقديم المساعدة من مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية وغيره من المؤسسات ذات الصلة إلى الدول الجزرية الصغيرة النامية لتعزيز قدرتها على تحليل السياسات التجارية وإجراء المفاوضات التجارية، بما في ذلك عن طريق التقييمات المتكاملة لآثار التدابير المتصلة بالتجارة على القطاعات الرئيسية مثل الزراعة والخدمات، بما فيها السياحة؛

١٢٠٠ ثمة حاجة إلى إيلاء مزيد من الاهتمام بالأبعاد البيئية للتجارة. وينبغي مواصلة دراسة الآثار التجارية الناشئة عن الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف.

التنمية المستدامة للقدرات والتعليم لأغراض التنمية المستدامة

٦٨ - لا تزال الدول الجزرية الصغيرة النامية بحاجة إلى الدعم لمعالجة ما تواجهه من تحديات خطيرة في مجال تنمية القدرات على صياغة السياسات والاستراتيجيات وتنفيذها. وتسعى هذه الدول الآن إلى معالجة هذه التحديات المتعلقة بالقدرات من خلال اتباع نهج أكثر تكاملا يضم المجتمع المدني والقطاع الخاص، مع ملاحظة أنه قد وضع داخل منطقة الجماعة الكاريبية ميثاق يتيح مشاركة جميع الفئات الرئيسية.

٦٩ - ويجب أن يقوم جميع الشركاء الإنمائيين، بما في ذلك منظومة الأمم المتحدة، لا سيما برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، بتقديم الدعم إلى الدول الجزرية الصغيرة النامية في المجالات التالية:

- ١٤ كفالة إتاحة الموارد التكنولوجية والمؤسسية والمادية والمالية؛
- ٢٢ بناء قدرات البلدان على رصد حالة بيئتها ومؤسستها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بغرض الوفاء بأولوياتها الوطنية والتزاماتها الدولية؛
- ٣٣ بناء الكفاءات الأساسية؛
- ٤٤ بناء قاعدة المهارات والتقنيات المستخدمة في صنع القرارات؛
- ٥٤ الاستعانة بالخبراء الإقليميين والوطنيين في إنجاز التدريب الإقليمي والوطني في سياق التعاون فيما بين الدول الجزرية الصغيرة النامية؛
- ٦٤ تحسين الموارد البشرية العلمية والتقنية داخل البلدان من خلال التدريب، وخصوصا في مرحلة التعليم العالي؛
- ٧٤ تحسين قدرة المجتمع المدني لتمكينه من الإسهام على نحو تام في التنمية المستدامة؛
- ٨٤ إنشاء "مراكز التفوق" من أجل التدريب والبحوث التطبيقية، داخل المؤسسات الإقليمية والوطنية القائمة، حسب الاقتضاء، وتشجيع التعاون بين الدول الجزرية الصغيرة النامية على كل من الصعيدين الإقليمي والأقليمي؛
- ٩٤ قيام الشركاء الإنمائيين ومنظومة الأمم المتحدة بمساعدة الدول الجزرية الصغيرة النامية على إنشاء الآليات الوطنية لتنسيق تنمية القدرات بغرض تقليص النهج الحالي غير المنسق لتنمية القدرات إلى أقصى حد ممكن بحلول عام ٢٠٠٥؛
- ١٠٤ يتعين على الشركاء الإنمائيين التعاون مع الهيئات الوطنية للتنسيق بين الجهات المانحة، حيثما يلزم ذلك، بحلول عام ٢٠٠٥؛
- ١١٤ إنشاء صندوق مكرس لتنمية قدرات الدول الجزرية الصغيرة النامية، بما في ذلك برنامج بناء قدرات الدول الجزرية الصغيرة النامية بحلول عام ٢٠١٥ التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

٧٠ - وفي حين أن إمكانية الحصول على التعليم داخل الدول الجزرية الصغيرة النامية قد نمت إلى حد كبير على مدار العقد الماضي، فإنها ما زالت مكونا رئيسيا من مكونات التنمية المستدامة وبناء القدرات على الأجل الطويل. وفي هذا الصدد، ثمة حاجة إلى تنفيذ

استراتيجيات وخطط عمل تعليمية تضم الاحتياجات الواسعة النطاق المتعلقة بتحسين إمكانية الحصول على التعليم وتحسين نوعيته.

وتسعى الدول الجزرية الصغيرة النامية إلى الحصول على الدعم من أجل تعزيز التعليم في مجال التنمية المستدامة من خلال ما يلي:

- ١٠١ ' تعزيز وزارات التعليم؛
- ١٠٢ ' تشجيع زيادة شمولية التعليم الأساسي العام داخل جميع الدول الجزرية الصغيرة النامية، مع التركيز بشكل أساسي على تقليل الأمية؛
- ١٠٣ ' تشجيع التعليم التقني والمهني، لتعزيز المهارات وتيسير توافر القدرة الضرورية على تنظيم المشاريع سعياً إلى توفير وسائل مستدامة لاكتساب الرزق؛
- ١٠٤ ' تعزيز ترتيبات التعلم من بعد؛
- ١٠٥ ' إدماج الاستراتيجيات الوطنية للتنمية المستدامة داخل نظم التعليم، بدعم خاص من منظمة التربية والعلم والثقافة (اليونسكو) وفي إطار عقد التعليم من أجل التنمية المستدامة، ٢٠٠٥-٢٠١٥؛
- ١٠٦ ' المساعدة في مجال الهياكل الأساسية، وتطوير المناهج الدراسية، وتدريب المعلمين؛
- ١٠٧ ' المساعدة على وضع برامج لذوي الاحتياجات الخاصة على وجه الخصوص للأطفال والشباب، لا سيما توفير التدريب على الصعيد الإقليمي؛
- ١٠٨ ' مواصلة تعزيز التدريب والتعليم في مجال مبادئ وممارسات الحكم الرشيد والقيم المدنية.

الإنتاج والاستهلاك المستدامان

٧١ - استجابة للدعوة الواردة في خطة جوهانسبرغ للتنفيذ من أجل وضع إطار يمتد ١٠ سنوات لقياس التقدم المحرز في دعم المبادرات الإقليمية والوطنية بشأن الاستهلاك والإنتاج المستدامين، تدعو الدول الجزرية الصغيرة النامية إلى ما يلي:

- ١٠٩ ' النظر في جميع المبادرات المتصلة بالاستهلاك والإنتاج المستدامين في سياق الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للتنمية المستدامة؛

- ٢٠٠٢ هئية بنهان مؤسسي ملائم يكون من شأنه تيسير التنفيذ المتسق لإطار السنوات العشر بشأن الإنتاج والاستهلاك المستدامين؛
- ٢٠٠٣ تقييم الحاجة إلى برامج بشأن استراتيجيات الاستهلاك والإنتاج المستدامين استنادا إلى الأولويات وأفضل الممارسات على الصعيد الوطني؛
- ٢٠٠٤ التعاون الدولي لمساعدة الدول الجزرية الصغيرة النامية على وضع الآليات الملائمة لمعالجة التحديات المرتبطة بتصميم وتنفيذ استراتيجيات الاستهلاك والإنتاج المستدامين على الصعيدين الإقليمي والوطني.

البيئات التمكينية الوطنية

- ٧٢ - يتعين على المجتمع الدولي دعم ما تبذله الدول الجزرية الصغيرة النامية من جهود ترمي إلى تعزيز هئية بيئات تمكينية على الصعيد الوطني، في سياق سعي هذه الدول إلى تحقيق ما يلي:
- ٢٠٠١ صياغة وتنفيذ استراتيجيات وطنية للتنمية المستدامة بحلول عام ٢٠٠٥ حسب المتفق عليه في خطة جوهانسبرغ للتنفيذ؛
- ٢٠٠٢ إدراج مبادئ توجيهية للتنمية المستدامة في جميع السياسات القطاعية؛
- ٢٠٠٣ وضع أرقام مستهدفة ومؤشرات وطنية ملائمة للتنمية المستدامة، يمكن إدراجها في النظم الوطنية القائمة لجمع البيانات والإبلاغ، من أجل تحقيق جملة أمور منها الوفاء بمتطلبات الأهداف الإنمائية للألفية وغيرها من الأرقام المستهدفة العالمية والإقليمية ذات الصلة؛
- ٢٠٠٤ تحسين الهياكل التشريعية والإدارية والمؤسسية بغرض وضع وتنفيذ استراتيجيات وسياسات وخطط للتنمية المستدامة، وإدماج شواغل التنمية المستدامة في صلب العملية الشاملة لوضع وتنفيذ السياسات، وتيسير مشاركة المجتمع المدني في مبادرات التنمية المستدامة؛
- ٢٠٠٥ إنشاء أفرقة عمل التنمية المستدامة، أو ما يعادلها، والتمكين لها كي تؤدي عملها بوصفها هيات استشارية متعددة التخصصات وممثلة للمجتمعات؛
- ٢٠٠٦ ترشيد التشريعات التي تؤثر على التنمية المستدامة على الصعيد الوطني وتحسين التنسيق بين الأطر التشريعية، ووضع المبادئ التوجيهية اللازمة لمن ينفذون الأهداف التشريعية؛

٧٤ وضع وتنفيذ نظم وعمليات للتخطيط المتكامل؛

٨٤ إشراك الشباب في وضع رؤى المعيشة الجزرية المستدامة.

الصحة

٧٣ - يمثل تعزيز التعاون وتبادل الخبرات فيما بين الدول الجزرية الصغيرة النامية ومواصلة تطويرهما في مجال الصحة عنصرا حاسما للأهمية وينبغي وضعه ضمن الأولويات. ومن الشواغل الرئيسية في الدول الجزرية الصغيرة النامية تزايد نشوء مشاكل صحية من قبيل فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، والسل، وسلالات الملاريا المقاومة للأدوية، وحمى الضنك، والمتلازمة التنفسية الحادة الوخيمة، وفيروس غرب نهر النيل، وأنفلونزا الطيور وغيرها من الأمراض الجديدة والناشئة، واضطرابات التغذية، وداء السكري، وغير ذلك من الأمراض غير المعدية، وما يترتب على هذه المشاكل من آثار على التنمية المستدامة.

٧٤ - وستظل الأمراض المعدية وغير المعدية تؤثر تأثيرا ملموسا على الصحة داخل المجتمعات المحلية بالدول الجزرية الصغيرة النامية على مدى المستقبل المنظور. وعلاوة على ذلك، أظهرت خبرة مناطق كثيرة أن عدم المكافحة الفعالة لأمراض من قبيل فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز سوف تكون له آثار سلبية كبيرة على التنمية المستدامة في جميع الدول الجزرية الصغيرة النامية مستقبلا.

وينبغي للمجتمع الدولي أن يدعم المكافحة الفعالة لهذه الأمراض عن طريق ما يلي:

١٤ تعزيز نظم الإدارة والتمويل في مجال الصحة في الدول الجزرية الصغيرة النامية لتمكينها من كبح وباء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وخفض حالات الإصابة بالملاريا، وحمى الضنك، والأمراض غير المعدية، وعلل الصحة العقلية؛

٢٤ تعزيز إمكانية الحصول على العقاقير الصيدلانية الفعالة بأسعار معقولة؛

٣٤ التنفيذ النشط للسياسات الصحية العامة وبرامج الوقاية الفعالة في مجالات من قبيل التحصين والصحة العقلية وتقليل العنف والتثقيف الصحي؛

٤٤ وضع وتنفيذ مبادرات الرصد على الصعيدين الوطني والإقليمي؛

٥٤ تيسير التشارك المبكر في المعلومات لدى ظهور احتمالات تفشي الأمراض؛

- ٦٤' تأهب البلدان (والمنظمات الإقليمية) لمواجهة تفشي الأمراض مواجهة سريعة وفعالة، وما يتطلبه ذلك من وضع خطط مواجهة واختبارها بانتظام، وتعزيز القدرة على المواجهة، وتعيين الموارد التي يمكن الوصول إليها بسرعة؛
- ٧٤' وضع وتنفيذ تشريعات صحية عامة حديثة ومرنة على الصعيد الوطني؛
- ٨٤' تشجيع تطوير الأدوية التقليدية بما في ذلك النباتات الدوائية.
- ٩٤' تنفيذ برامج الصحة البيئية الرامية إلى اعتلال صحة سكان الدول الجزرية الصغيرة النامية، مثل إدارة النفايات ومراقبة تلوث الهواء وتحسين نوعية المياه.

إدارة المعارف والمعلومات في مجال صنع القرار

٧٥ - تدرك الدول الجزرية الصغيرة النامية أن هناك فرصا جديدة أتاحتها التطورات الجديدة المتسارعة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ويمكن أن تساعد في التغلب على قيود العزلة والبعد وبناء قدرتها على تحمل الصدمات. وتشمل هذه الفرص الجديدة مجالات مثل التجارة الإلكترونية وتحسين وسائل الإنذار المبكر والتطبيب من بعد والتعلم من بعد. ويتعين أن يدعم المجتمع الدولي الدول الجزرية الصغيرة النامية في تحسين قدرتها على إدارة المعارف والمعلومات في مجال صنع القرار على جميع المستويات وذلك عن طريق ما يلي:

- ١٤' تحديد الفجوات في البيانات ومعالجتها وتصنيف المعلومات ذات الصلة بالمجالات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والثقافية؛
- ٢٤' وضع قواعد بيانات ومؤشرات للضعف ونظم للمعلومات الجغرافية والمعلومات الأخرى؛
- ٣٤' إنشاء مراكز وطنية وإقليمية للمعلومات وقواعد البيانات تشمل جمع البيانات المشتقة ومراقبة نوعيتها واستخدامها، وتحليل البيانات، وتيسير سبل الحصول على البيانات والمعلومات وتبادلها؛
- ٤٤' توسيع نطاق مبادرة الشراكة في الإحصاءات من أجل التنمية في القرن ٢١، من أجل معالجة اهتمامات الدول الجزرية الصغيرة النامية؛

- ٥٠ إنشاء آلية مالية فعالة لتنفيذ جدول أعمال التضامن الرقمي في البلدان الجزرية الصغيرة النامية، بما في ذلك تدابير التوصيل والتطوير والحصول على المعدات والبرامج الحاسوبية الميسورة التكلفة؛
- ٦٠ معالجة القضايا المتعلقة بأمن الفضاء الحاسوبي في الدول الجزرية الصغيرة النامية؛
- ٧٠ أظهرت المناقشات التي دارت بشأن موارد الأراضي في السنوات العشر الأخيرة الصعوبة التي يواجهها العديد من الدول الجزرية الصغيرة النامية في إنشاء قواعد بيانات لاستخدام الأراضي والمساهمة في تخطيط التنمية المستدامة. ولكن معظم هذه البلدان يفتقر إلى الموارد المالية والتقنية، وإلى التدريب اللازم وإلى فرص الحصول على بيانات الاستشعار من بعد؛
- ٨٠ ولتوفير الخبرة الفنية اللازمة بدرجة ماسة في هذه المجالات يتعين إدخال ممارسات بناء القدرات، بما في ذلك برامج البحوث والدراسات العليا الإضافية ذات الصلة بنظم المعلومات الجغرافية وإدارة الموارد الطبيعية وعلوم الغابات، في المؤسسات التعليمية العليا الإقليمية المهمة بذلك في الدول الجزرية الصغيرة النامية.

٧٦ - ينبغي النظر في إنشاء فرقة عمل لوضع مؤشر للقدرة على تحمل الصدمات بدعم من المجتمع الدولي. ويمكن تعزيز هذا العمل بدرجة كبيرة من خلال التنفيذ الناجح للأنشطة الوارد ذكرها أعلاه.

الثقافة

٧٧ - تدرك الدول الجزرية الصغيرة النامية أهمية الهوية الثقافية للسكان وأهميتها في تعزيز التنمية المستدامة، كما تدرك أيضا الحاجة إلى إيجاد أنشطة ومبادرات ثقافية، لما ينطوي عليه ذلك من فرص اقتصادية كبيرة للتنمية الوطنية والإقليمية. وينظر إلى الأنشطة والمبادرات الثقافية بوصفها مجالات تتمتع فيها الدول الجزرية الصغيرة النامية بمزية نسبية وتنطوي على إمكانية تنويع اقتصادات الدول الجزرية الصغيرة النامية وبناء قدرتها على تحمل الصدمات في الوقت الذي تتكيف فيه مع التغيرات في الاقتصاد العالمي. ولذلك يجب أن يقوم المجتمع الدولي بما يلي:

- ١٠ مساعدة الدول الجزرية الصغيرة النامية في وضع وتنفيذ سياسات ثقافية وأطر عمل تشريعية وطنية لدعم تنمية الأنشطة والمبادرات الثقافية في

- مجالات الموسيقى والفنون والآداب وفنون الطهي والأزياء والمهرجانات والمسرح والسينما والرياضة والسياحة الثقافية؛
- ٢٢' مساعدة الدول الجزرية الصغيرة النامية في وضع تدابير لحماية التراث الطبيعي والثقافي المادي والمعنوي وزيادة الموارد لتطوير وتعزيز المبادرات الثقافية الوطنية والإقليمية؛
- ٣٣' مساعدة الدول الجزرية الصغيرة النامية في تحسين قدرتها المؤسسية في مجال الترويج والتسويق للمنتجات الثقافية وحماية الملكية الفكرية؛
- ٤٤' إتاحة رأس المال الاستثماري وفرص الحصول على الائتمانات للمشاريع والمبادرات الثقافية الصغيرة والمتوسطة، بما في ذلك من خلال إنشاء صناديق لدعم الثقافة في مناطق الدول الجزرية الصغيرة النامية.

التنفيذ

- ٧٨ - دعماً لاستراتيجيات الدول الجزرية الصغيرة النامية لمواصلة تنفيذ برنامج عمل بربادوس، يجب القيام بالأعمال التالية:
- ١٤' الوفاء بالالتزامات الدولية، بما في ذلك برنامج عمل بربادوس واجتماع الدول الجزرية الصغيرة النامية والمأنحين في عام ١٩٩٩ والدورة الاستثنائية الثانية والعشرون للجمعية العامة والمؤتمر الدولي لتمويل التنمية وبرنامج جوهانسبرغ للتنفيذ؛
- ٢٢' التعاون بين مؤسسات التعليم العالي في الدول الجزرية الصغيرة النامية لاتباع نهج اتحادي في بناء القدرات والتعليم ووضع معايير للتنمية المستدامة في الدول الجزرية الصغيرة النامية، بدعم من المجتمع الدولي؛
- ٣٣' اعتماد الدول الجزرية الصغيرة النامية لاستراتيجيات مشتركة للتفاوض في المنتديات ذات الصلة؛
- ٤٤' تأمين وضع خاص للدول الجزرية الصغيرة النامية كمجموعة في المؤسسات والاتفاقات الدولية، بحيث تحصل على معاملات تفضيلية من جانب المؤسسات المتعددة الأطراف؛
- ٥٥' تشجيع التبادل الإقليمي والأقليمي للخبرة الفنية والمعلومات والاضطلاع بأنشطة مشاريعية وبحثية مشتركة؛

- ٦٤٠ يعتبر تعزيز إنتاج المعلومات ونشرها لدعم تنفيذ التنمية المستدامة عاملاً حاسماً. وسيكون من الضروري توفير الدعم الدولي لإعادة تشكيل شبكة معلومات الدول الجزرية الصغيرة النامية وتنسيقها مع شبكات التنمية المستدامة الأخرى ذات الصلة؛
- ٧٠٠ على الصعيد الوطني، يتعين زيادة الوعي العام بالأبعاد المختلفة للتنمية المستدامة وتيسير مشاركة المجتمع المدني في جميع المبادرات المتعلقة بالتنمية المستدامة؛
- ٨٠٠ استعراض واستكمال اقتراحات المشاريع المقدمة من الدول الجزرية الصغيرة النامية إلى اجتماع المانحين والدول الجزرية الصغيرة النامية في عام ١٩٩٩ ومطالبة وكالات الأمم المتحدة والمنظمات الحكومية الدولية الإقليمية ذات الصلة بأن تساعد في أنشطة التحليل وتوفير وسائل تمويل المشاريع المحتملة النجاح، وذلك بحلول عام ٢٠٠٤؛
- ٩٠٠ تحديد مصادر جديدة ومبتكرة لتمويل لتسهيل النقل الفعال للتكنولوجيات الملائمة، بما في ذلك عن طريق زيادة المشاركة الفعالة من قبل المصارف الإنمائية الإقليمية؛
- ١٠٠٠ تعزيز التعاون فيما بين الدول الجزرية الصغيرة النامية لاستكشاف الخيارات في مجال التأمين وإعادة التأمين في سياق إدارة المخاطر والانتعاش من الكوارث؛
- ١١٠٠ تقديم الدعم للدول الجزرية الصغيرة النامية في مجال بناء القدرات والمؤسسات اللازمة لتعبئة الموارد من أجل التنمية المستدامة؛
- ١٢٠٠ مساعدة الدول الجزرية الصغيرة النامية في وضع السياسات وتنمية القدرات لضمان أن يكون الاستثمار الأجنبي عنصراً مساعداً على تحقيق التنمية المستدامة.
- ٧٩ - ينبغي للدول الجزرية الصغيرة النامية أن تكفل قيام الشراكات من أجل التنمية المستدامة بإنجاز برامج ومشاريع لتنفيذ برنامج عمل بربادوس. وينبغي أن يشمل ذلك ما يلي:

- ١٠٠' الالتزام بعملية تشمل الشفافية والشمول لجميع الأطراف صاحبة المصلحة، لتخطيط وتنفيذ البرامج ذات الصلة بالأهداف الدولية الحالية لتحقيق التنمية المستدامة؛
- ٢٠٠' الالتزام بمقترحات مفصلة تشمل جداول زمنية وترتيبات واضحة للرصد والإبلاغ عن التقدم المحرز؛
- ٣٠٠' تقديم مقترحات تدعم مواصلة تنفيذ برنامج عمل بربادوس مصحوبة بالتزامات قاطعة بتوفير التمويل والموارد الأخرى؛
- ٤٠٠' تقديم مقترحات تعزز قدرة الدول الجزرية الصغيرة النامية على تدبير موارد مالية إضافية.

الحصول على الموارد المالية

- ٨٠ - تحتاج الدول الجزرية الصغيرة النامية للمساعدة لتمكينها من الوفاء بالتزاماتها الدولية المتعلقة بتحقيق التنمية المستدامة. وينبغي تسهيل فرص الدول الجزرية الصغيرة النامية في الوصول إلى الأسواق الدولية لرؤوس الأموال.
- ٨١ - ويجب أن تحترم الدول المتقدمة النمو التزامها بالمساهمة بنسبة ٠,٧ في المائة من ناتجها القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية.
- ٨٢ - وهناك حاجة لإجراء زيادة كبيرة في المساعدة الإنمائية الرسمية والموارد الأخرى لتقدمها للدول الجزرية الصغيرة النامية من أجل تحقيق الأهداف والمقاصد الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما في ذلك الواردة في إعلان الألفية.
- ٨٣ - ويتعين أن يدعم المجتمع الدولي إنشاء صناديق استثمارية متخصصة ومرافق استثمارية للدول الجزرية الصغيرة النامية، ولا سيما في مجالات الاستثمار في الطاقة والتأهب للكوارث وتخفيف آثارها وبناء القدرات ذات الصلة.
- ٨٤ - وينبغي أن تضع المؤسسات المالية المتعددة الأطراف معايير خاصة لخفض ديون الدول الجزرية الصغيرة النامية لتخفيف المستويات المفرطة لعبء الديون الذي يثقل كاهل العديد من هذه البلدان.
- ٨٥ - وينبغي أن تستخدم الدول الجزرية الصغيرة النامية آليات جديدة للتمويل مثل مبادلة الديون وآلية التنمية النظيفة وفقاً لبروتوكول كيوتو وآليات التمويل الضئيل.

الرصد والتقييم

٨٦ - تدرك الدول الجزرية الصغيرة النامية أهمية الرصد والتقييم المنتظم والملائم لتنفيذ برنامج عمل بربادوس على الصعد الوطنية والإقليمية والدولية. ويتطلب ذلك إدماج الهياكل الأساسية للرصد والتقييم في صميم استراتيجيات التنمية المستدامة وممارسة الرصد والتقييم قياساً إلى الأهداف الوطنية. ولضمان تحسين الرصد والتقييم ومواصلة تنفيذ برنامج عمل بربادوس والتنمية المستدامة وبناء القدرة على تحمل الصدمات، يقترح استخدام الوسائل التالية:

١٦' تعزيز التنسيق الدولي فيما يتعلق بالدول الجزرية الصغيرة النامية:

١٦' منظومة الأمم المتحدة

تعزيز وحدة الدول الجزرية الصغيرة النامية بإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمم المتحدة لتمكينها من القيام بدورها بوصفها آلية مشتركة بين الوكالات تعنى بالاستعراض والدعم والرصد والتقييم المستمر لتنفيذ برنامج عمل بربادوس على أساس منتظم وقابل للتنبؤ؛

٢٢' دعم المانحين

تعزيز تنسيق دعم المانحين فيما بين المشاريع والبرامج وتشجيع المانحين على تنسيق الاستراتيجيات لتعزيز الفعالية الإنمائية؛

٢٣' الحد من عبء الإبلاغ الواقع على عاتق الدول الجزرية الصغيرة النامية

يتعين أن تتوافر للدول الجزرية الصغيرة النامية المرونة التي تتيح لها الإبلاغ المشترك بشأن التنفيذ من خلال إجراءات مبسطة؛

٢٤' الرصد والإبلاغ الدوري عن المؤشرات المتعلقة بالدول الجزرية الصغيرة النامية

تفويض المسؤولية إلى إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمانة العامة للأمم المتحدة من خلال آلية مشتركة بين الوكالات لرصد قيام الدول الجزرية الصغيرة النامية بالأعمال المتعلقة بالمؤشرات، بما في ذلك مؤشرات العوامل البيئية والاجتماعية والاقتصادية وغيرها لتيسير تجميع البيانات لدعم التقييمات المقبلة للتقدم المحرز في تنفيذ برنامج عمل بربادوس؛

٣٣' تعزيز مؤسسات الرصد والتنسيق الإقليمية للدول الجزرية الصغيرة النامية ينبغي أن تقوم المؤسسات الإقليمية للدول الجزرية الصغيرة النامية بدور رئيسي في رصد تحقيق التنمية المستدامة في تلك الدول ودراسة الاحتياجات من المساعدة التقنية ووضع البرامج المشتركة وبناء القدرات. وينبغي أيضا وضع إطار عمل للتعاون فيما بين الدول الجزرية الصغيرة النامية في استعراض مواصلة تنفيذ برنامج عمل بربادوس وتعزيز أو إنشاء وكالات أو آليات إقليمية مكرسة لتنسيق التنمية المستدامة في مناطق الدول الجزرية الصغيرة النامية. ويلزم المزيد من التنسيق بين المنظمات الحكومية الدولية فيما يتعلق بالدول الجزرية الصغيرة النامية لدعم أجهزة التفاوض التابعة لهذه الدول التي سيتم إنشاؤها من خلال إضفاء الطابع المؤسسي على تحالف الدول الجزرية الصغيرة النامية؛

٤٤' إجراء تحليلات جنسانية وتقييمات دورية للآثار الجنسانية لبرنامج عمل بربادوس وتنفيذه، لضمان المعالجة التامة لاحتياجات واهتمامات الرجل والمرأة.

حُرر في ناساو، جزر البهاما، ٣٠ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤